2026
تقرير عدم المساواة في العالم

مقدمة بقلم
جايتي غوش
جوزيف ستيغليتز

بتنسيق من
لوكاس شانسل
ريكاردو غوميز-كاريرا (المؤلف الرئيسي)
رويده مشرف
توماس بيكيتي

ملخص

WORLD INEQUALITY LAB

تنسيق:
لوكاس شانسل
ريكاردو غوميز-كاريرا
رويده مشرف
توماس بيكيتي

المؤلف الرئيسي:
ريكاردو غوميز-كاريرا

فريق البحث:
دانيال سانشيز-أوردونيز

منسق البيانات:
رويده مشرف

منسق الأساليب الإحصائية:
إجناسيو فلوريس

فريق البيانات:
مانويل أرياس-أوسوريو
إجناسيو فلوريس
رويده مشرف
غاستون نيفاس أوفداني
آنا فان دير ري

مديرة الاتصالات:
أليس فوفيل

التصميم:
ريكاردو غوميز-كاريرا

يستند هذا التقرير إلى مقالات بحثية حديثة كتبها:
فاكوندو ألفاريدو؛ ماري أندريسكو؛ مانويل أرياس-أوسوريو؛ لويس باولوز؛ نيتين كومار بهارتي؛ توماس بلانشيه؛ فيليب بوث؛ بيير براساك؛ جوليا كاجيه؛ لوكاس شانسل؛ جوناس ديتريش؛ ديمه الحريري؛ ماثيو فيشر-بوست؛ إجناسيو فلوريس؛ فالنتينا غابرييلي؛ أموري جيثين؛ ريكاردو غوميز-كاريرا؛ ثاناساك جينمانا؛ رومين لوبس؛ كلارا مارتينيز-توليدانو؛ زيشون مو؛ كورنيليا مورين؛ مارك مورغان؛ رويدا مشرف؛ ستيلا موتي؛ تيريزا نيف؛ غاستون نيفاس أوفداني؛ موريتز أودرسكي؛ توماس بيكيتي؛ آن-صوفي روبيليارد؛ إيمانويل سايز؛ أليس سودانو؛ أنمول سومانشي؛ غابرييل زوكمان؛ ألفارو زونيغا-كورديرو

كما يستند التقرير إلى العمل المكثف للباحثين المرتبطين بالمختبر عدم المساواة العالمي المتاح على
/https://inequalitylab.world/en/team
/https://wid.world/teamو

الموقع الإلكتروني:
Dataviz Centric

التحرير:
فيليب داينز
جراهام فرانكلاند

تصميم الغلاف:
أليس فوفيل

استفاد هذا التقرير من دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، ومختبر عدم المساواة العالمي (WIL) ، والاتحاد الأوروبي في إطار منحة (Horizon 2020 WISE Horizons #101095219).

مختبر عدم المساواة في العالم، 2025
رخصة المشاع الإبداعي 4.0
يحظر تماملٍ ترجمة هذا التقرير أو نقله أو إعادة إنتاجه بأي لغة أخرى دون إذن من الناشرين.
كيفية الاستشهاد بهذا التقرير: Chancel, L., Gómez-Carrera, R., Moshrif, R., Piketty, T., et al.
تقرير التفاوت العالمي 2026، مختبر التفاوت العالمي. wir2026.wid.world لهذا التقرير موقع
إلكتروني مخصص. استكشفه: wir2026.wid.world

الملحق 0.1: أبرز النقاط من تقرير عدم المساواة العالمي 2026 (WIR 2026)

يُعد تقرير عدم المساواة العالمية لعام 2026 (WIR 2026) الإصدار الثالث في هذه السلسلة الرائدة، بعد نسختي عامي 2018 و2022. وتستند هذه التقارير إلى أعمال أكثر من 200 باحث من مختلف أنحاء العالم، منتمين إلى مختبر عدم المساواة العالمية، ويساهمون في بناء أكبر قاعدة بيانات حول التطور التاريخي لعدم المساواة على المستوى العالمي. ويمثل هذا الجهد الجماعي مساهمة كبيرة في النقاشات الدولية حول عدم المساواة، إذ ساعد الفريق في إعادة تشكيل فهم صانعي السياسات والباحثين والمواطنين لحجم وأسباب عدم المساواة، مسلطًا الضوء على انعزال الطبقات الثرية عالميًا والحاجة الملحة إلى عدالة ضريبية على أعلى الشرائح. وقد أثرت نتائجهم في النقاشات الوطنية والدولية حول الإصلاح المالي، وضريبة الثروة، وإعادة التوزيع، في منتديات تمتد من البرلمانات الوطنية إلى مجموعة العشرين(G20) .

استنادًا إلى هذا الأساس، يوسّع تقرير 2026 آفاقه ليستكشف أبعادًا جديدة من عدم المساواة التي تُميز القرن الحادي والعشرين، مثل العلاقة بين المناخ والثروة، والفوارق بين الجنسين، وعدم تكافؤ الوصول إلى رأس المال البشري، والاختلالات في النظام المالي العالمي، والانقسامات الإقليمية التي تعيد رسم المشهد السياسي الديمقراطي. وتُظهر هذه الموضوعات مجتمعة أن عدم المساواة اليوم لا تقتصر على الدخل أو الثروة فحسب، بل تمتد لتؤثر في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

ولا تزال الفجوة في فرص التعليم كبيرة جدًا على مستوى العالم، وغالبًا ما تكون أوسع مما يتصوره معظم الناس. فمتوسط الإنفاق على تعليم الطفل الواحد في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا يتجاوز نحو 200 يورو، مقابل 7,400 يورو في أوروبا و9,000 يورو في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا. أي أن الفارق يفوق أربعين مرة بين بعض الأقاليم. وتؤدي هذه الفوارق إلى اختلاف كبير في فرص الحياة بين الأجيال، مما يجعل توزيع الفرص والثروات في العالم غير متكافئ ويصعب تغييره بمرور الوقت.

يُوضح التقرير أيضًا أن المساهمات في تغير المناخ ليست موزعة بعدالة بين الناس. فبينما تركز النقاشات العامة غالبًا على الانبعاثات الناتجة عن الاستهلاك، تُظهر دراسات حديثة أن امتلاك رأس المال يلعب دورًا أساسيًا في هذا التفاوت. إذ يتحمل أغنى 10% من سكان العالم مسؤولية نحو 77% من الانبعاثات العالمية المرتبطة بملكية رأس المال الخاص، مما يبيّن أن أزمة المناخ وثيقة الصلة بتركّز الثروة في أيدي القلة. ويؤكد التقرير أن مواجهة هذه الأزمة تتطلب إعادة توجيه واضحة لسياسات التمويل والاستثمار بحيث تُحد من كلٍّ من الانبعاثات وعدم المساواة.

أما عدم المساواة بين الجنسين فتبدو أكثر حدة عندما نأخذ في الاعتبار العمل غير المرئي وغير المدفوع الأجر الذي تقوم به النساء بنسبة غير متناسبة. فعند احتساب العمل المنزلي ورعاية الأسرة غير المدفوع، يتسع الفارق بشكل كبير، إذ تكسب النساء في المتوسط 32% أقل لكل ساعة عمل مقارنة بالرجال عند احتساب الأنشطة المدفوعة وغير المدفوعة الأجر معًا. وتكشف هذه النتائج ليس فقط عن استمرار التمييز، بل أيضًا عن اختلالات عميقة في الطريقة التي تُقدّر بها المجتمعات العمل وتوزّع قيمته.

وعلى الصعيد الدولي، يُوثّق التقرير كيف أن النظام المالي العالمي يعزز عدم المساواة، إذ تواصل الاقتصادات الغنية الاستفادة مما يسمى بـ "الامتياز المفرط"، حيث يتدفق أكثر من 1% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي سنويًا — أي ما يعادل ثلاثة أضعاف المساعدات الإنمائية — من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية عبر تحويلات الدخل الصافي ومدفوعات الفوائد وتأثيرات التقييم. ويُعد عكس هذا الاتجاه شرطًا أساسيًا لأي استراتيجية جادة لتحقيق العدالة العالمية.

وأخيرًا، يُبرز التقرير تصاعد الانقسامات الإقليمية داخل الدول، إذ بلغت الفجوات في التوجهات السياسية بين المراكز الحضرية الكبرى والبلدات الصغيرة في العديد من الديمقراطيات المتقدمة مستويات غير مسبوقة منذ قرن. كما أدت الفوارق في الوصول إلى الخدمات العامة وفرص العمل والتأثر بصدمات التجارة إلى تفكك التماسك الاجتماعي وإضعاف التحالفات الضرورية لتحقيق إصلاحات توزيعية.

وبالإضافة إلى ثراء البيانات الجديدة التي يقدمها، يضع تقرير عدم المساواة العالمية لعام 2026 إطارًا لفهم كيفية تداخل أبعاد عدم المساواة الاقتصادية والبيئية والسياسية. ويدعو التقرير إلى تجديد التعاون العالمي لمعالجة هذه الفجوات من جذورها، من خلال الضرائب التصاعدية، والاستثمار في القدرات البشرية، و ربط المساءلة المناخية بملكية رأس المال الخاص، وبناء مؤسسات سياسية شاملة قادرة على استعادة الثقة والتضامن.

لطالما كانت عدم المساواة سمة بارزة في الاقتصاد العالمي، لكن مع حلول عام 2025 وصلت إلى مستويات تتطلب اهتمامًا عاجلًا. فقد عادت فوائد العولمة والنمو الاقتصادي بشكل غير متكافئ على قلة صغيرة، في حين ما زال معظم سكان العالم يواجهون صعوبات في تحقيق سبل عيش مستقرة. هذه الفجوات ليست حتمية، بل هي نتيجة لخيارات سياسية ومؤسسية.

يستند هذا التقرير إلى قاعدة بيانات عدم المساواة العالمية وأبحاث حديثة لتقديم صورة شاملة عن مظاهر عدم المساواة في الدخل والثروة والجندر والتمويل الدولي والمسؤولية المناخية والضرائب والسياسات العامة. وتشير النتائج بوضوح إلى أن عدم المساواة ما زال شديدًا ومترسخًا، ويتجلى في أبعاد متعددة تتقاطع وتعزز بعضها بعضًا، مما يعيد تشكيل الديمقراطيات ويضعف التحالفات ويقوض الإجماع السياسي.

ومع ذلك، تُظهر البيانات أيضًا أن السياسات الملائمة يمكن أن تُحدث فرقًا ملموسًا. فقد ساهمت إجراءات مثل التحويلات الاجتماعية، والضرائب التصاعدية، والاستثمار في رأس المال البشري، وتعزيز حقوق العمال في تحقيق نتائج إيجابية في بعض السياقات. كما تُظهر المقترحات الحديثة، مثل فرض حد أدنى عالمي للضرائب على ثروات أصحاب الملايين، حجم الموارد التي يمكن تعبئتها لتمويل التعليم والصحة وجهود التكيف مع تغير المناخ.

إن الحد من عدم المساواة ليس مسألة إنصاف فحسب، بل هو أيضًا ضرورة لضمان مرونة الاقتصادات، واستقرار الأنظمة الديمقراطية، وقدرة كوكبنا على الاستمرار في الحياة.

مستويات مرتفعة من عدم المساواة في العالم

الحقيقة الأولى والأكثر لفتًا للنظر التي تُظهرها البيانات هي أن عدم المساواة ما تزال عند مستويات مرتفعة جدًا .يوضّح الشكل (1) أن أعلى 10%من السكان من حيث الدخل في العالم يكسبون اليوم أكثر مما يكسبه 90%من بقية السكان مجتمعين، في حين يحصل نصف سكان العالم الأكثر فقرًا على أقل من 10%من إجمالي الدخل العالمي .أما الثروة فهي أكثر تركّزًا: إذ يمتلك أغنى 10% من السكان نحو ثلاثة أرباع الثروة العالمية، بينما يمتلك النصف الأقل ثراءً نحو 2% فقط منها.

وتبدو الصورة أكثر تطرفًا عندما ننظر إلى ما وراء شريحة الـ10% الأغنى. فالشكل (2) يوضح أن أغنى 0.001% من السكان –أي ما يقل عن ستين ألف مليونير –يسيطرون اليوم على ثلاثة أضعاف ثروة نصف البشرية مجتمعة .وقد ارتفعت حصتهم من نحو 4%في عام 1995إلى أكثر من 6% اليوم، مما يؤكد استمرار تفاقم عدم المساواة في الثروة.

ولا يقتصر هذا التركّز على الاستمرار فحسب، بل إنه يتسارع أيضًا. فالشكل (3) يُظهر أن الفجوة في توزيع الثروة تتسع بوتيرة متزايدة .فمنذ التسعينيات، نمت ثروات المليارديرات والمليونيرات بمعدل يقارب 8%سنويًا، أي ما يعادل تقريبًا ضعف معدل النمو الذي حققته النصف الأفقر من السكان .وقد حقق الفقراء مكاسب متواضعة، لكنها تلاشت أمام الزيادات الهائلة في ثروات القلة في القمة.

والنتيجة هي عالم تهيمن عليه أقلية صغيرة تمتلك قوة مالية غير مسبوقة، بينما يظل مليارات البشر محرومين حتى من أبسط مقومات الاستقرار الاقتصادي.

عدم المساواة وتغيّر المناخ

تُعد أزمة المناخ تحديًا عالميًا مشتركًا، لكنها في الوقت نفسه تحدٍ يتّسم بدرجة كبيرة من عدم المساواة .يوضّح الشكل (4) أن نصف سكان العالم الأكثر فقرًا لا ينتجون سوى 3%من انبعاثات الكربون المرتبطة بملكية رأس المال الخاص، في حين يُنتج أعلى 10% من السكان نحو 77%من هذه الانبعاثات . أما أغنى 1% فقط فينتجون 41%من الانبعاثات الناجمة عن رأس المال الخاص، أي ما يقارب ضعف مجموع انبعاثات الـ90% الأدنى.

هذا التفاوت يرتبط مباشرة بالهشاشة أمام آثار التغير المناخي. فالذين يُسهمون بأقل قدر من الانبعاثات — وغالبًا ما يعيشون في البلدان منخفضة الدخل — هم الأكثر تعرضًا لصدمات المناخ، مثل موجات الجفاف والفيضانات وتدهور الأراضي. في المقابل، أولئك الذين ينتجون أكبر قدر من الانبعاثات هم الأكثر حماية، إذ يمتلكون الموارد التي تمكّنهم من التكيّف مع آثار تغير المناخ أو تجنّبها.

وبذلك، فإن عدم المساواة في المسؤولية المناخية يقابله أيضًا عدم مساواة في توزيع المخاطر .إن عدم المساواة المناخية ليست مجرد قضية بيئية، بل هي أيضًا أزمة اجتماعية واقتصادية عميقة تمسّ العدالة بين الشعوب والأجيال.

عدم المساواة بين الجنسين

عدم المساواة ليست مجرد مسألة دخل أو ثروة أو انبعاثات؛ فهي متأصّلة أيضًا في هياكل الحياة اليومية، حيث تُحدِّد من يُقدَّر عمله، ومن تُكافأ مساهماته، ومن تُقيَّد فرصه. ومن أكثر الفوارق استمرارًا وانتشارًا الفجوة بين الرجال والنساء.

على الصعيد العالمي، تحصل النساء على ما يزيد قليلًا عن ربع إجمالي الدخل من العمل، وهي حصة لم تتغير تقريبًا منذ عام 1990. وعند تحليلها حسب الأقاليم (الشكل 5)، تبلغ حصة النساء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 16% فقط؛ وفي جنوب وجنوب شرق آسيا 20%؛ وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 28%؛ وفي شرق آسيا 34%. وتحقق أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، وكذلك روسيا وآسيا الوسطى، أداءً أفضل، لكن النساء لا يزلن يحصلن على نحو 40% فقط من دخل العمل.

لا تزال النساء يعملن أكثر ويكسبن أقل من الرجال. ويبيّن الشكل 6 أن النساء يعملن ساعات أكثر من الرجال، بمتوسط 53 ساعة أسبوعيًّا مقابل 43 ساعة للرجال، مع احتساب الأعمال المنزلية وأعمال الرعاية. ومع ذلك يُقدَّر عملهن دائمًا بأقل من عمل الرجال. فباستثناء العمل غير مدفوع الأجر، تكسب النساء 61% فقط من دخل الرجال في الساعة؛ وعند تضمين العمل غير مدفوع الأجر ينخفض هذا الرقم إلى 32% فقط. هذه المسؤوليات غير المتكافئة تقيّد فرص النساء المهنية، وتحدّ من مشاركتهن السياسية، وتبطئ تراكم الثروة. وبالتالي فإن عدم المساواة بين الجنسين ليس مسألة عدالة فحسب، بل هو أيضًا عدم كفاءة هيكلية: فالاقتصادات التي تقلّل من قيمة عمل نصف سكانها تُقوِّض قدرتها على النمو والمرونة.

عدم المساواة بين الأقاليم

تُخفي المتوسطات العالمية فوارق هائلة بين الأقاليم. ويبيّن الشكل 7 أن العالم ينقسم إلى مستويات دخل واضحة: أقاليم ذات دخل مرتفع مثل أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأوروبا؛ ومجموعات ذات دخل متوسط بما في ذلك روسيا وآسيا الوسطى وشرق آسيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ وأقاليم مكتظّة بالسكان حيث يظل متوسط الدخل منخفضًا، مثل أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

التباينات صارخة، حتى بعد تصحيح الفروق في الأسعار بين الأقاليم. فالشخص العادي في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا يكسب نحو ثلاثة عشر ضعف ما يكسبه شخص في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وثلاثة أضعاف المتوسط العالمي. وبعبارة أخرى، يبلغ متوسط الدخل اليومي في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا نحو 125 يورو، مقابل 10 يورو فقط في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وهذه متوسطات؛ ففي كل إقليم يعيش كثير من الناس بدخل أقل بكثير.

يوضح الشكل 8 هذه النقطة بعرض توزيع الدخل والثروة داخل الأقاليم. الدخل غير متساوٍ في كل مكان، حيث يستحوذ أعلى 10% على أكثر بكثير مما يحصل عليه أدنى 50%. لكن

عند الحديث عن الثروة، يكون التركّز أكثر تطرفًا: ففي جميع الأقاليم يسيطر أغنى 10% على أكثر من نصف الثروة الإجمالية، مما يترك النصف الأدنى في كثير من الأحيان بحصة ضئيلة فقط.

التفاوت هائل بين الأقاليم وداخلها. تتمتع بعض الأقاليم، مثل أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، بمتوسط دخل وثروة أعلى من المتوسط العالمي، لكنها لا تزال تعاني تفاوتات داخلية كبيرة. بينما تواجه أقاليم أخرى، مثل إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، عبئًا مزدوجًا يتمثل في انخفاض المتوسطات وارتفاع التفاوت الداخلي. وتتمثل إحدى نقاط القوة المميّزة لقاعدة بيانات عدم المساواة في العالم (wid.world) في قدرتها على تتبع الدخل والثروة عبر التوزيع الكلي، من أفقر الأفراد إلى أغناهم، مع توفير معلومات على المستوى القطري لسنوات متعددة. وهذا يتيح دراسة عدم المساواة ليس فقط بين الأقاليم وفيما بينها، بل أيضًا داخل البلدان الفردية وفيما بينها.

يوضح الشكل 9 ذلك باستخدام نسبة الدخل بين أعلى 10% وأدنى 50% (T10/B50) ، وهو مقياس بسيط لكنه قوي يطرح السؤال التالي: في المتوسط، كم مرة يزيد دخل أعلى 10% مقارنة بالنصف الأكثر فقرًا؟ وتكشف الإجابة عن وجود تفاوتات كبيرة داخل البلدان. ورغم أن عدم المساواة داخل البلدان شديد في كل مكان، فإن شدته تتبع أنماطًا واضحة. فأوروبا ومعظم أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا من بين الأقل عدم مساواة، رغم أن المجموعات العليا هناك تحصل على ثروة أكبر بكثير من النصف السفلي. وتُعد الولايات المتحدة استثناءً، إذ ترتفع مستويات عدم المساواة فيها مقارنة بنظيراتها ذات الدخل المرتفع. وعلى الطرف الآخر من الطيف، تجمع أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا والشرق الأوسط وشمال إفريقيا بين الدخل المنخفض للنصف الأدنى من السكان والتركيز الشديد في النصف الأعلى، ما ينتج عنه بعض أعلى الفجوات في الدخل وفق مؤشر T10/B50عالميًّا.

إعادة التوزيع والضرائب والتهرّب الضريبي

تكشف دراسة عدم المساواة عبر البلدان وعلى مرّ الزمن أن السياسات يمكنها فعلًا الحدّ من عدم المساواة. ويوضح الشكل 10 كيف أدّت الضرائب المتدرجة، وخاصة التحويلات التوزيعية، إلى تقليل الفوارق على نحو ملموس في كل إقليم، لا سيما عندما تُصمَّم الأنظمة جيدًا وتُطبَّق باتساق. ففي أوروبا وأمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، قلّصت أنظمة الضرائب والتحويلات فجوات الدخل بصورة متسقة بأكثر من 30%. وحتى في أمريكا اللاتينية، حققت سياسات إعادة التوزيع التي أُدخلت بعد التسعينيات تقدمًا كبيرًا في تضييق الفجوات. وتشير الأدلة إلى أن سياسات إعادة التوزيع كانت فعّالة في الحدّ من عدم المساواة في كل إقليم، وإن مع وجود تباينات كبيرة.

لا يزال التفاوت العالمي في الوصول إلى رأس المال البشري هائلًا، ويبلغ مستويات يمكن القول إنها أكبر بكثير مما يتصوّره معظم الناس. ففي عام 2025، بلغ متوسط الإنفاق على التعليم لكل طفل في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى 220 يورو فقط (بحسب تعادل

القوة الشرائية)، مقارنة بـ 7,430 يورو في أوروبا و9,020 يورو في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا (انظر الشكل 11) — بفارق يزيد على 1 إلى 40، أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف الفارق في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الصافي. وتؤثر هذه الفوارق في فرص الحياة عبر الأجيال، مما يرسّخ جغرافيا للفرص تُفاقم وتُبقي عدم المساواة في الثروة على المستوى العالمي.

إضافة إلى ذلك، كثيرًا ما تفشل الضرائب في تحقيق هدفها الأساسي في القمة. ويوضح الشكل 12 كيف يتهرّب الأثرياء من الضرائب: إذ ترتفع المعدلات الضريبية الفعلية على الدخل بصورة مطّردة لمعظم السكان، لكنها تنخفض انخفاضًا حادًا بالنسبة للملياردييرات والمليونيرات. وتدفع هذه النخبة نسبة أقل من معظم الأسر ذات الدخول الأدنى بكثير. هذا النمط التنازلي يحرم الدول من الموارد اللازمة للاستثمارات الأساسية في التعليم والرعاية الصحية والعمل المناخي، ويقوّض العدالة والتماسك الاجتماعي عبر تقليل الثقة في النظام الضريبي. لذلك تُعد الضرائب التصاعدية أمرًا بالغ الأهمية: فهي لا تحشد الإيرادات لتمويل السلع العامة وتقليل عدم المساواة فحسب، بل تعزّز أيضًا شرعية الأنظمة المالية عبر ضمان مساهمة أصحاب الثروات الكبيرة بنصيبهم العادل.

عدم المساواة الناجمة عن النظام المالي العالمي

يتجذّر عدم المساواة بعمق أيضًا في النظام المالي العالمي. يوضّح الشكل (13) كيف أن البنية الحالية للمنظومة المالية الدولية مُصمَّمة بطريقة تُنتج عدم المساواة بشكل منهجي. فالدول التي تُصدر عملات احتياط يمكنها الاقتراض باستمرار بتكلفة منخفضة، والإقراض بأسعار فائدة أعلى، وجذب المدّخرات العالمية. وفي المقابل، تواجه الدول النامية الصورة المعاكسة: ديونًا مرتفعة التكلفة، وأصولًا منخفضة العائد، وتدفّقًا دائمًا للدخل نحو الخارج.

هذا الامتياز الذي تتمتع به الدول الغنية لا يعكس كفاءة السوق، بل هو نتيجة لتصميم مؤسسي يضع مصدّري عملات الاحتياط والمراكز المالية في قلب النظام المالي الدولي، بما يخدم الاقتصادات الثرية. فالطلب المستمر على "الأصول الآمنة" مثل سندات الخزانة الأمريكية والسندات السيادية الأوروبية، والمدعوم باحتياطيات البنوك المركزية والمعايير التنظيمية (مثل بازل 3) وتقييمات وكالات التصنيف الائتماني، يرسّخ هذه الأفضلية (انظر الشكل 14). ونتيجة لذلك، تقترض الدول الغنية بشكل دائم بتكلفة أقل، بينما تستثمر في أصول ذات عوائد أعلى في الخارج، مما يضعها في موقع "الريعيين الماليين" على حساب الدول الأفقر.

وتمثّل هذه الظاهرة شكلًا حديثًا من التبادل غير المتكافئ بنيويًا. فبينما كانت القوى الاستعمارية في الماضي تستخرج الموارد لتحويل العجوزات إلى فوائض، تحقق الاقتصادات المتقدمة اليوم النتيجة ذاتها من خلال النظام المالي العالمي. وتُضطر الدول النامية إلى تحويل مواردها إلى الخارج، فتُقيَّد قدرتها على الاستثمار في التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية. وهذه الدينامية لا تُرسّخ عدم المساواة على المستوى العالمي فحسب، بل تُفاقم أيضًا التفاوت داخل البلدان نفسها مع تآكل الحيز المالي المخصّص للتنمية الشاملة.

الانقسامات السياسية والديمقراطية

لا تتوقف الانقسامات الاقتصادية عند حدود السوق، بل تمتد مباشرة إلى المجال السياسي. فعدم المساواة يُشكّل من يُمثَّل، ومن تُسمَع أصواتهم، وكيف تُبنى التحالفات — أو تفشل في التكوُّن. يوضّح الشكل (15) كيف انهار الاصطفاف الطبقي التقليدي في السياسة داخل الديمقراطيات الغربية.

في منتصف القرن العشرين، كان الناخبون من ذوي الدخل المنخفض والمستوى التعليمي المحدود يميلون إلى دعم الأحزاب اليسارية، بينما كانت الفئات الأغنى والأعلى تعليمًا تميل نحو اليمين، مما خلق انقسامًا طبقيًا واضحًا وتوجّهًا نحو مزيد من إعادة التوزيع. أما اليوم، فقد تفتت هذا النمط.

أولًا، لم يعد التعليم والدخل يشيران في الاتجاه نفسه (انظر الشكل 15)، مما جعل من الصعب الحفاظ على تحالفات واسعة مؤيدة لإعادة التوزيع. ويمكن تفسير هذا التحول بأن التوسع في التعليم ترافق مع تعقيد البنية الطبقية. فعلى سبيل المثال، كثير من الناخبين ذوي المؤهلات التعليمية العالية لكن الدخول المنخفضة نسبيًا (مثل المعلّمين أو الممرضين) يصوتون للأحزاب اليسارية، في حين يميل الناخبون ذوو التعليم المحدود ولكن الدخول الأعلى نسبيًا (مثل العاملين لحسابهم الخاص أو سائقي الشاحنات) إلى دعم اليمين.

والتطور الأكثر لفتًا للنظر هو بروز الانقسامات الإقليمية داخل البلدان. ففي العديد من الديمقراطيات المتقدمة، وصلت الفجوات في الانتماءات السياسية بين المراكز الحضرية الكبرى والمدن الصغيرة إلى مستويات غير مسبوقة منذ قرن (انظر الشكل 16). وقد أدّى التفاوت في الوصول إلى الخدمات العامة (مثل التعليم والصحة والنقل والبنية التحتية)، واختلاف فرص العمل، والتعرّض لتقلبات التجارة العالمية، إلى تفكك التماسك الاجتماعي وإضعاف التحالفات الضرورية لتحقيق الإصلاحات التوزيعية.

ونتيجة لذلك، أصبح الناخبون من الطبقة العاملة منقسمين بين الأحزاب على الجانبين أو دون تمثيل قوي، مما يحدّ من تأثيرهم السياسي ويُعمّق عدم المساواة. ولإعادة تنشيط التحالفات التوزيعية التي ميّزت حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، من الضروري تصميم برامج وسياسات أكثر طموحًا تعود بالنفع على جميع الأقاليم، كما حدث بنجاح في الماضي. إن هذا التفتت يُقوّض الأسس السياسية اللازمة لمواجهة عدم المساواة ويحول دون تنفيذ السياسات التوزيعية.

وفي الوقت نفسه، يُفاقم تأثير الثروة في السياسة هذا الخلل في النفوذ السياسي. يوضّح الشكل (17) كيف يتركّز تمويل الحملات الانتخابية في أيدي الأثرياء: ففي فرنسا وكوريا الجنوبية مثلًا، يقدّم أغنى 10%

من المواطنين الجزء الأكبر من التبرعات السياسية. إن هذا التركّز في القوة المالية يُضخّم أصوات النخب، ويُضيّق مجال صنع السياسات العادلة، ويُهمّش الأغلبية العاملة أكثر فأكثر.
إن الحدّ من عدم المساواة هو في جوهره خيار سياسي .لكن الناخبين المنقسمين، وضعف تمثيل العمال، والنفوذ المفرط للثروة، جميعها تعمل ضد التحالفات اللازمة للإصلاح. ومع ذلك، يمكن تغيير هذه المعادلة. فهي تعكس خيارات سياسية تتعلق بقواعد تمويل الحملات الانتخابية، واستراتيجيات الأحزاب، وتصميم المؤسسات، وجميعها يمكن إعادة تشكيلها إذا توفرت الإرادة الكافية. ومن ثمّ، فإن بناء ظروف التوافق السياسي يُعدّ أمرًا محوريًا للحد من عدم المساواة، تمامًا كما هو الحال مع أي أداة سياسة محددة.

توجهات السياسات

تشير الأدلة بوضوح إلى نتيجة واحدة: يمكن الحد من عدم المساواة. فهناك مجموعة واسعة من السياسات التي أثبتت فعاليتها بطرق مختلفة في تضييق الفجوات.
أحد المسارات المهمة يتمثل في الاستثمار العام في التعليم والصحة .فهاتان المنطقتان من أقوى الأدوات التي تعزز المساواة، ومع ذلك لا يزال الوصول إلى هذه الخدمات الأساسية غير متكافئ ومقسَّم على نحو طبقي. إن الاستثمار في مدارس مجانية وعالية الجودة، ورعاية صحية شاملة، وخدمات رعاية أطفال وبرامج تغذية متاحة للجميع، يمكن أن يقلل الفوارق منذ الطفولة المبكرة ويعزز فرص التعلم مدى الحياة. ومن خلال ضمان أن تكون الموهبة والجهد — وليس الخلفية الاجتماعية — هما المحددان لفرص الحياة، تُسهم هذه الاستثمارات في بناء مجتمعات أكثر شمولًا وقدرة على الصمود.
مسار آخر يتمثل في برامج إعادة التوزيع .فبرامج التحويلات النقدية، والمعاشات التقاعدية، وتعويضات البطالة، والدعم الموجَّه للأسر الهشة، يمكن أن تنقل الموارد مباشرة من الأعلى إلى الأسفل في توزيع الدخل. وحين تُصمَّم هذه البرامج بعناية، فإنها تُسهم في تضييق فجوات الدخل، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتوفير حماية في مواجهة الصدمات الاقتصادية، خصوصًا في المناطق ذات نظم الرفاه الاجتماعي الأضعف.
كما يمكن إحراز تقدم من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين . فخفض الفجوات بين النساء والرجال يتطلب تفكيك الحواجز الهيكلية التي تحدد كيف يُقيَّم العمل وكيف تُوزع مكافآته. وتعدّ السياسات التي تعترف بالعمل غير مدفوع الأجر وتعيد توزيعه — من خلال توفير رعاية أطفال بأسعار ميسرة وإجازات والدية متساوية — ضرورية لتحقيق تكافؤ الفرص. ولا يقل عن ذلك

أهمية تطبيق قوانين صارمة لضمان المساواة في الأجر، وتعزيز الحماية من التمييز في أماكن العمل. إن معالجة هذه الاختلالات تضمن أن تُحدَّد الفرص والمكافآت على أساس الكفاءة والمساهمة، لا على أساس النوع الاجتماعي.
وتُعد السياسات المناخية بُعدًا آخر أساسيًا. فعندما تُصمم على نحو سيئ، يمكن أن تفاقم عدم المساواة، لكنها إن صُممت جيدًا، يمكن أن تُسهم في الحد منها. فالدعم المناخي المقترن بالضرائب التصاعدية يمكن أن يسرّع الانتقال إلى التقنيات منخفضة الكربون بطريقة عادلة. كما أن فرض الضرائب والتنظيمات على أنماط الاستهلاك الفاخر أو الاستثمارات عالية الانبعاثات يسهم في خفض الانبعاثات بين الفئات الأكثر ثراءً.
ويُعد النظام الضريبي أداة قوية أخرى. فاعتماد نظم ضريبية أكثر عدلًا — حيث يساهم أصحاب الدخول والثروات الكبرى بمعدلات أعلى من خلال ضرائب تصاعدية — لا يعبّئ الموارد فحسب، بل يعزز أيضًا الشرعية المالية للدولة. وحتى معدلات متواضعة من الضريبة العالمية الدنيا على أصحاب المليارات ومئات الملايين يمكن أن تولد إيرادات تعادل ما بين 0.45٪ و1.11٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (انظر الشكل 18)، وهي موارد كافية لتمويل استثمارات تحويلية في التعليم والرعاية الصحية والتكيّف المناخي.
وأخيرًا، يمكن الحد من عدم المساواة أيضًا من خلال إصلاح النظام المالي العالمي .فالبنية الحالية تمكّن الاقتصادات المتقدمة من الاقتراض بتكلفة منخفضة وضمان تدفقات مالية مستقرة، في حين تواجه الاقتصادات النامية التزامات مكلفة وتدفقات خارجة دائمة. وتشمل الإصلاحات الممكنة اعتماد عملة عالمية موحدة، ونظمًا مركزية للتسوية الائتمانية والمدينة، وفرض ضرائب تصحيحية على الفوائض المفرطة، وهو ما من شأنه توسيع الحيز المالي المخصص للاستثمار الاجتماعي والحد من التبادل غير المتكافئ الذي ميّز النظام المالي العالمي لعقود طويلة.

الخاتمة

عدم المساواة هو خيار سياسي .فهو نتيجة للسياسات والمؤسسات وهياكل الحوكمة التي نُقيمها. وتكلفته باتت واضحة: انقسامات متزايدة، وديمقراطيات هشة، وأزمة مناخية يتحمّل عبئها الأكبر من هم أقل مسؤولية عنها.
لكن إمكانيات الإصلاح واضحة أيضًا. فعندما تكون إعادة التوزيع قوية، والضرائب عادلة، والاستثمار الاجتماعي أولوية، تتقلص فجوات عدم المساواة.
الأدوات متاحة — لكن التحدي يكمن في الإرادة السياسية . فالخيارات التي سنتخذها في السنوات المقبلة ستحدد ما إذا كان الاقتصاد العالمي سيواصل مساره نحو تركّز الثروة في أيدي القلة، أم سيتجه نحو ازدهار مشترك يحقق العدالة للجميع.

الشكل 1. العالم يعاني من انعدام مساواة شديدة

حصة الدخل أو الثروة العالمية لكل مجموعة ، 2025

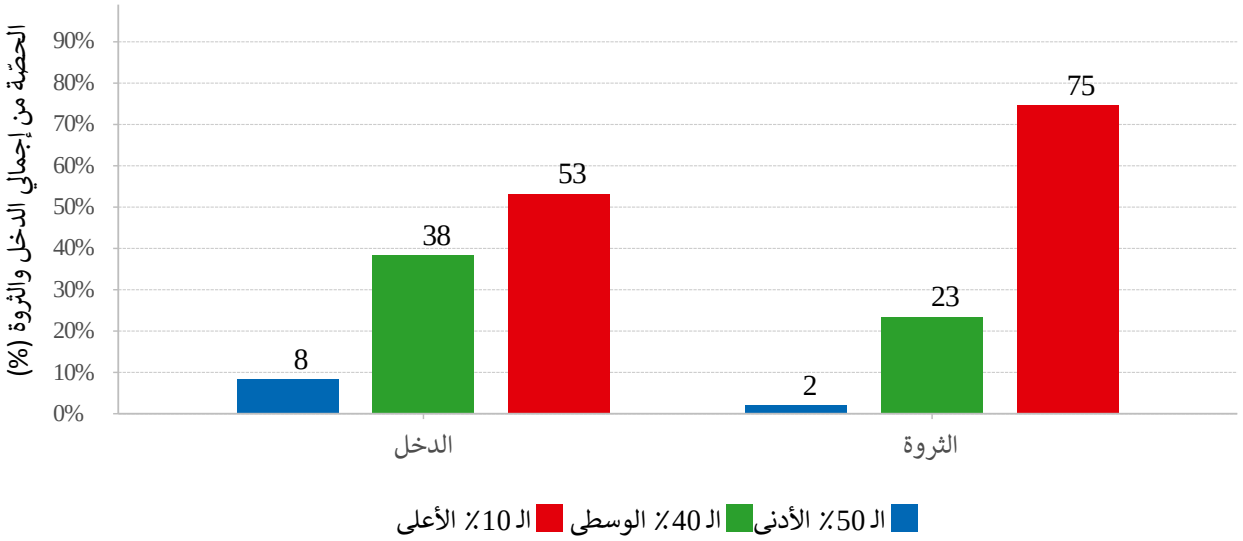

الشرح:
يُظهر الرسم توزيع الدخل والثروة عالميًا، حيث يحصل أدنى 50٪ من السكان على **8٪** من إجمالي الدخل ولا يمتلكون سوى **2٪** من الثروة. بينما تحصل الـ40٪ الوسطى على **38٪** من الدخل و **23٪** من الثروة. في المقابل، تستحوذ أعلى 10٪ من السكان على **53٪** من الدخل و **75٪** من الثروة، ما يعكس مستويات مرتفعة من انعدام المساواة الاقتصادية عالميًا في عام 2025. تجدر الإشارة إلى أن أصحاب الثروات الكبيرة ليسوا بالضرورة أصحاب الدخل الأعلى. الدخل هو بعد حصول الأفراد على المعاشات التقاعدية وإعانات البطالة، وقبل الضرائب والتحويلات.
المصادر وسلاسل البيانات: wir2026.wid.world/methodology.

الشكل 2. استمرار وتزايد التفاوت الشديد في الثروة

التفاوت في الثروة، 1995-2025

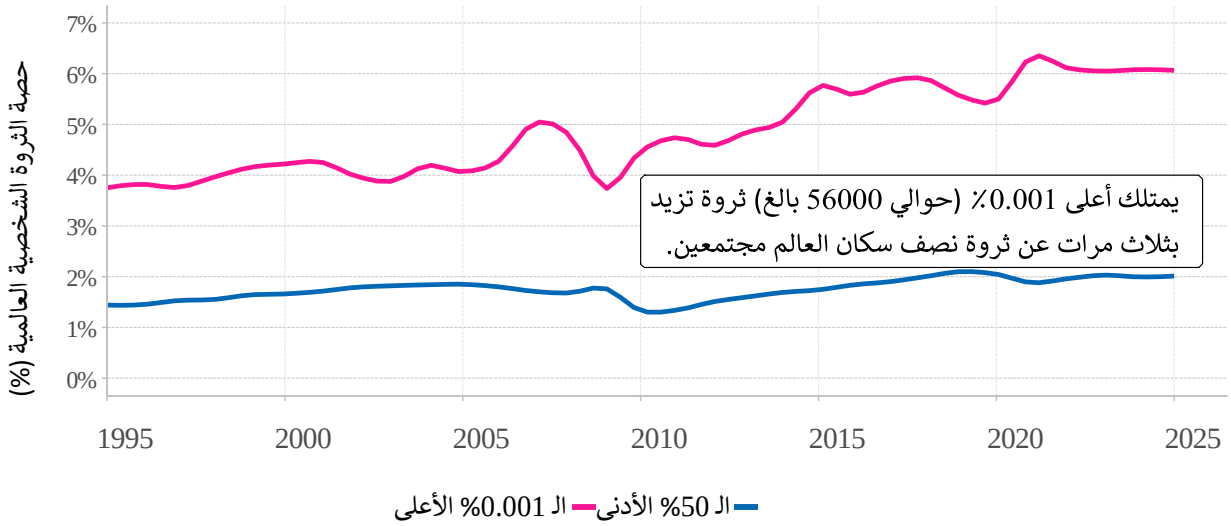

الشرح:
ارتفعت حصة الثروة الشخصية التي يمتلكها أغنى 0.001٪ من البالغين من حوالي 3.8٪ من إجمالي الثروة في عام 1995 إلى ما يقرب من 6.1٪ في عام 2025. بعد زيادة طفيفة للغاية، استقرت حصة الثروة التي يمتلكها النصف الأكثر فقراً من السكان منذ أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين عند حوالي 2٪. الصافي الثروة الشخصية يساوي مجموع الأصول المالية (مثل الأسهم أو السندات) والأصول غير المالية (مثل المساكن أو الأراضي) التي يمتلكها الأفراد، بعد خصم ديونهم. **المصادر وسلاسل البيانات**:(Arias-Osorio et al. 2025) و wir2026.wid.world/methodology.

الشكل 3. نمت الثروة بشكل أكبر بكثير للأثرياء
منحنى نمو الثروة، 1995-2025

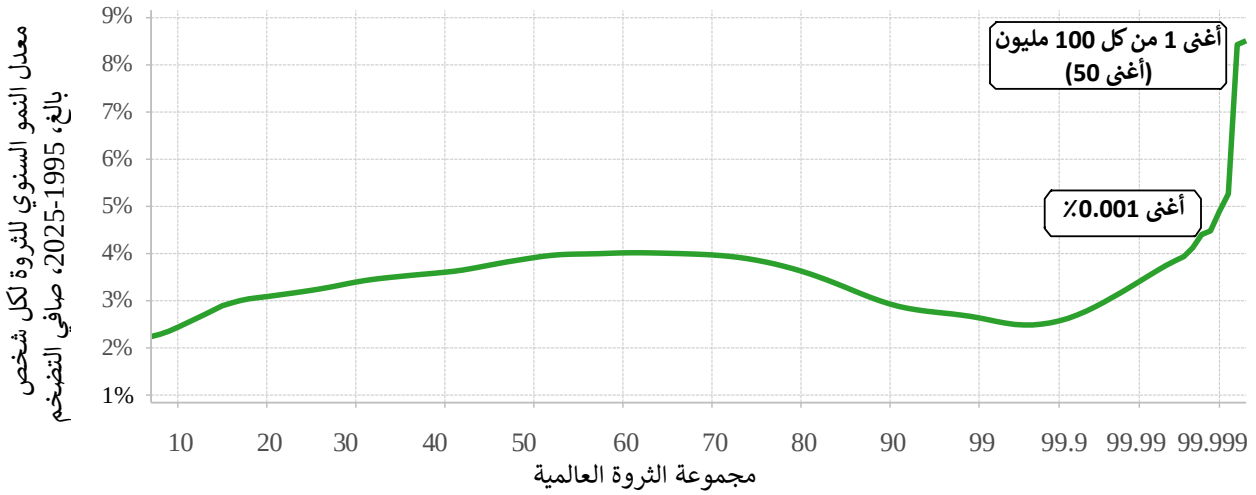

الشرح:
تباينت معدلات نمو الثروة الشخصية الصافية بشكل حاد عبر التوزيع العالمي بين عامي 1995 و 2025. في حين شهدت الشريحة السفلية التي تمثل 50٪ نمواً إيجابياً بنحو 2-4٪ سنوياً إلا أن ثروتها الأولية المنخفضة جعلتها تستحوذ على 1.1٪ فقط من إجمالي نمو الثروة العالمية. في المقابل، شهدت الشريحة العليا التي تمثل 1٪ معدلات نمو أعلى بكثير، تراوحت بين 2 و9٪ سنوياً، وحصلت على 36.7٪ من نمو الثروة العالمية خلال نفس الفترة. وشهدت الشريحة العليا من التوزيع، بما في ذلك أغنى 50 فرداً أكبر زيادة. تعرف الثروة الشخصية الصافية بأنها مجموع الأصول المالية (مثل الأسهم والسندات) والأصول غير المالية (مثل المساكن والأراضي) التي يمتلكها الأفراد، بعد خصم ديونهم. **ملاحظات**: تم تنعيم المنحنى باستخدام متوسط متحرك مركزي. **المصادر وسلاسل البيانات :** wir2026.wid.world/methodology و(Arias-Osorio et al. 2025)، (Chancel et al. 2022)

الشكل 4. الأثرياء مسؤولون عن نسبة أكبر بكثير من الانبعاثات العالمية

الانبعاثات الناتجة عن الملكية الخاصة، 2022

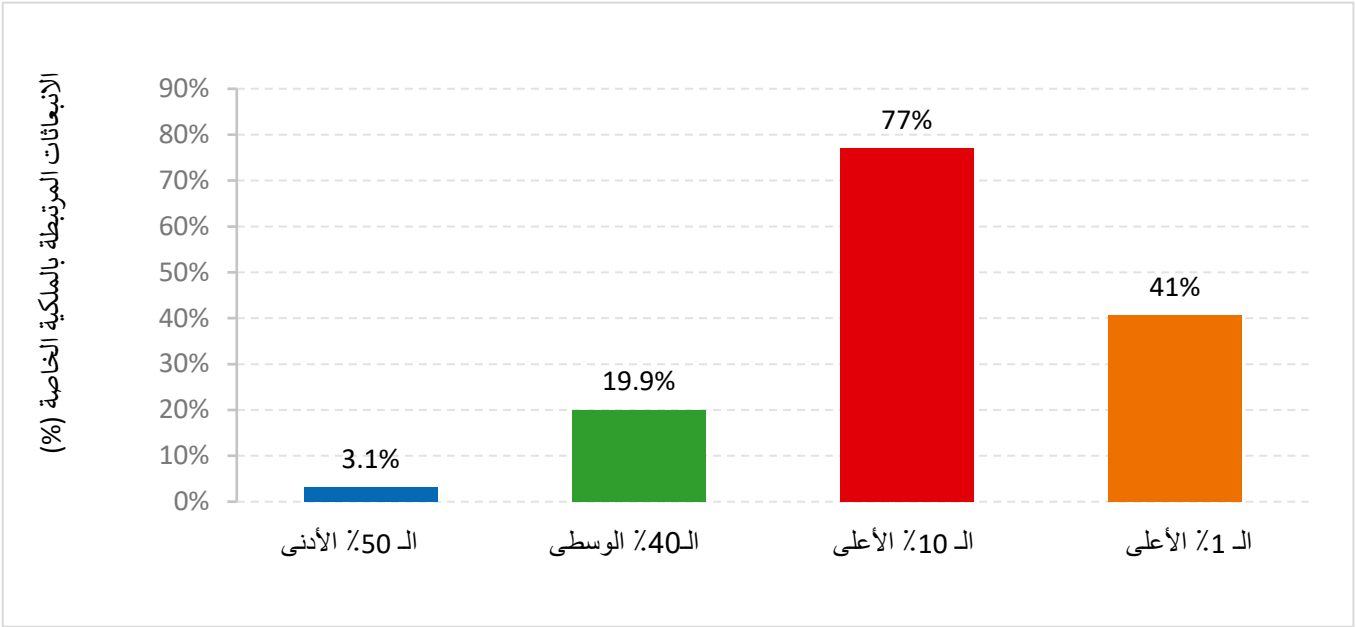

الشرح:
تتركز الانبعاثات المرتبطة بالملكية الخاصة بشكل كبير في أعلى توزيع الثروة. فلا ينتج النصف الأدنى من سكان العالم سوى **3.1٪** من الانبعاثات، بينما تساهم الـ40٪ الوسطى بنسبة **19.9** ٪. في المقابل، تنتج أعلى 10٪ من السكان **77**٪ من الانبعاثات، وحدها الشريحة الأعلى 1٪ تسهم بنسبة **41**٪. **المصادر وسلاسل البيانات**: Rehm and Chancel (2022)

الشكل 5. تستمر النساء في الحصول على دخل من العمل أقل من الرجال في العالم

حصة دخل العمل النسائي، 1990-2025

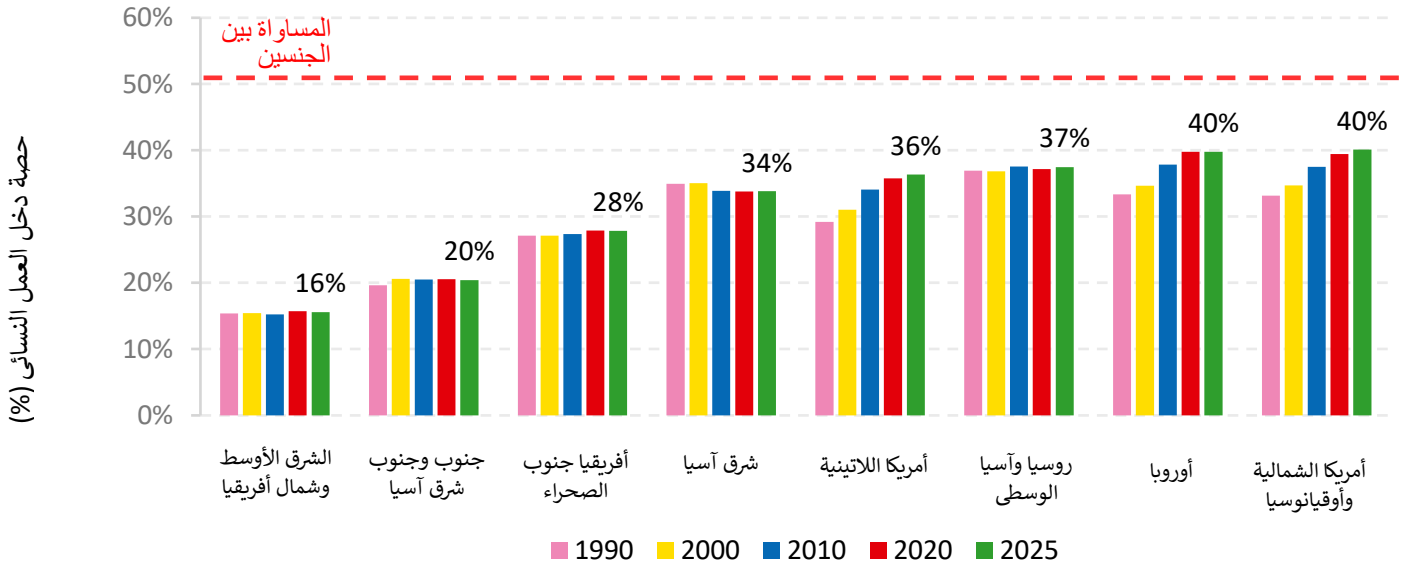

الشرح:
يوضح هذا الشكل تطور حصة دخل العمل النسائي بين عامي 1990 و 2025 في مختلف مناطق العالم. في عام 2025، ستحصل العاملات على حوالي 16٪ من إجمالي دخل العمل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن حوالي 40٪ في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا وأوروبا. على المستوى العالمي، حصلت النساء على 27.8٪ من دخل العمل في عام 1990 و 28.2٪ في عام 2025. على الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال المساواة بين الجنسين بعيدة المنال في جميع المناطق.
المصادر وسلاسل البيانات :
Neef and Robilliard (2021), Gabrielli et al. (2024), and wir2026.wid.world/methodology

6. بعد احتساب العمل المنزلي، لا تكسب النساء سوى 32٪ من دخل الرجال في الساعة

الفجوة بين الجنسين بما في ذلك ساعات العمل المنزلي، 2020-2025

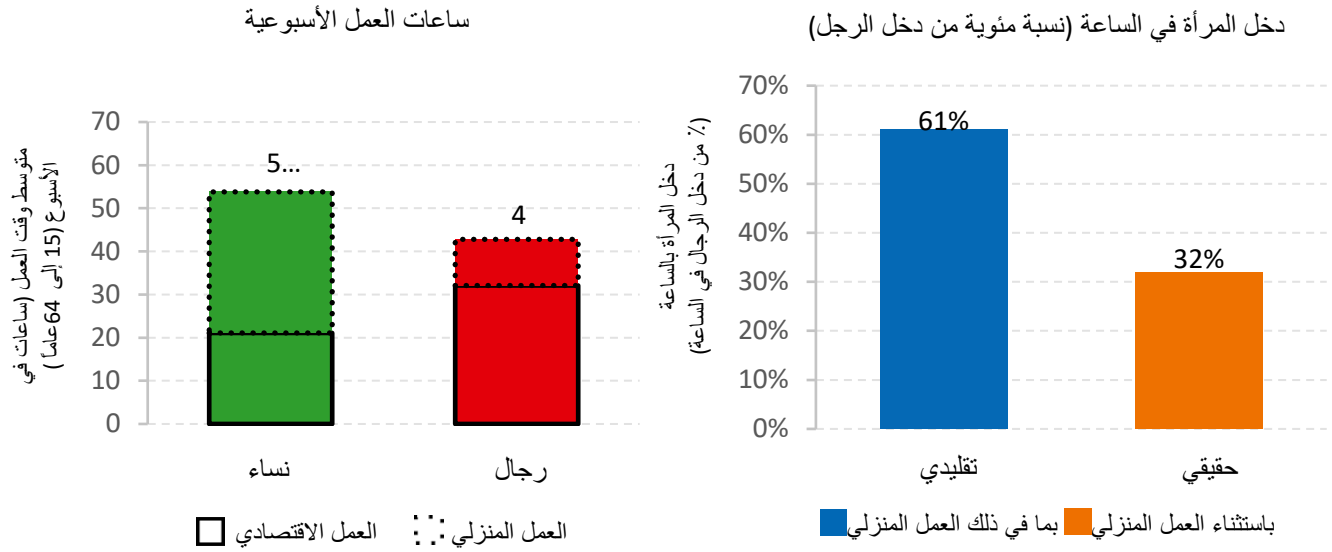

الشرح:
يوضح الجدول الأيسر أن النساء في العالم يعملن ساعات أسبوعية أكثر من الرجال عند احتساب العمل الاقتصادي والمنزلي. ويوضح الجدول الأيمن أن دخل النساء في الساعة أقل بكثير من دخل الرجال: الفجوة المقاسة (39%=100%−61%)أصغر عند احتساب العمل الاقتصادي فقط، ولكنها تصبح أكبر بكثير عند احتساب ساعات العمل المنزلي (68%=100%−32%). يبرز هذان الرقمان معاً العبء المزدوج الذي تتحمله النساء: ساعات عمل إجمالية أطول مع عائد أقل لكل ساعة عمل. ملاحظات: يشمل العمل الاقتصادي الأنشطة المدفوعة الأجر المسجلة في الحسابات القومية. يشمل العمل المنزلي المهام المنزلية والطهي والعناية. حسابات من Andreescu et al. (2025)باستخدام بيانات استخدام الوقت والدخل العالمية. **المصادر وسلاسل البيانات**: Andreescu et al. (2025)

الشكل 7. التفاوت بين المناطق كبير أيضاً

الدخل الشهري عبر المناطق، 2025

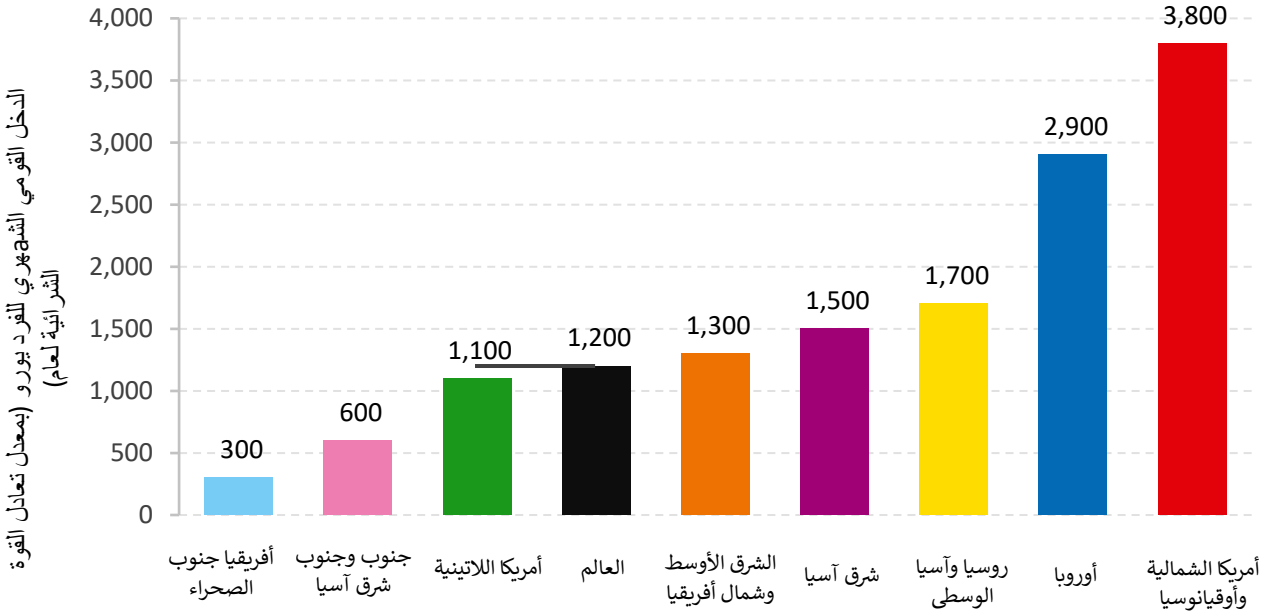

الشرح:

هناك تفاوتات كبيرة بين المناطق من حيث الدخل. يبلغ متوسط الدخل الشهري للشخص في جنوب وجنوب شرق آسيا 601 يورو، بينما يبلغ متوسط الدخل الشهري للشخص في أوروبا 2934 يورو. وهذا يزيد بمقدار 4.9 مرات. **المصادر وسلاسل البيانات:**
.wir2026.wid.world/methodology

الشكل 8. الدخل، وحتى الثروة، يتركزان بشكل كبير في القمة في كل منطقة

التفاوت داخل المناطق، 2025

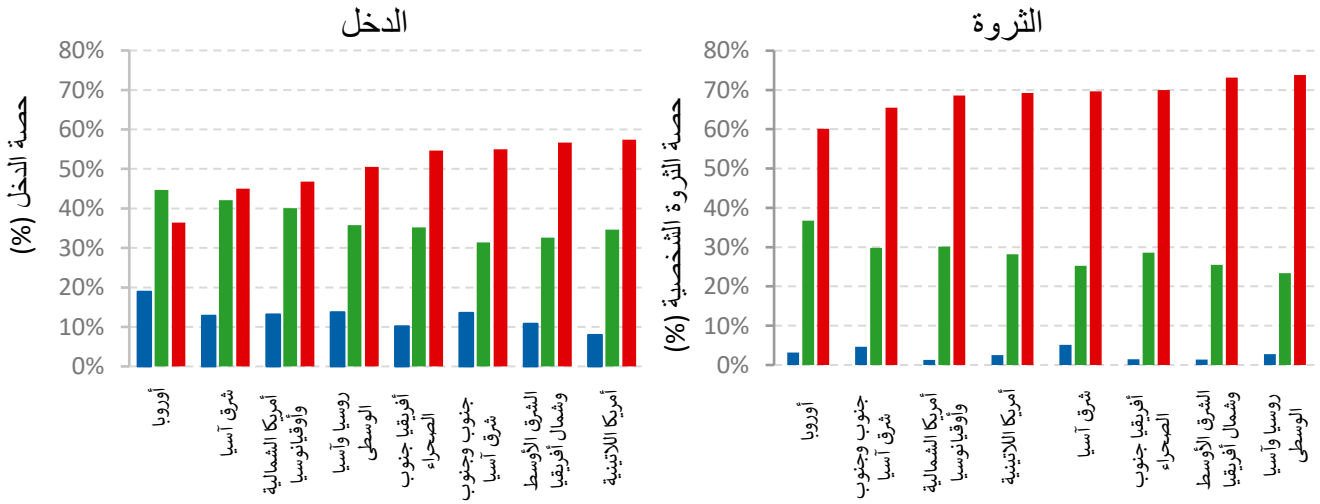

الـ 50٪ الأدنى الـ 40٪ الوسطى الـ 10٪ الأعلى

الشرح:
في كل منطقة، يتم توزيع الدخل والثروة بشكل غير متساوٍ للغاية داخل المناطق. الثروة أكثر تركيزاً في القمة من الدخل. الأرقام مرتبة وفقاً لنصيب أعلى 10٪. يتم قياس الدخل بعد حصول الأفراد على المعاشات التقاعدية وإعانات البطالة، ولكن قبل ضرائب الدخل والتحويلات الأخرى. الثروة الشخصية الصافية هي مجموع الأصول المالية (مثل الأسهم والسندات) والأصول غير المالية (مثل المساكن والأراضي) التي يمتلكها الأفراد، بعد خصم الديون.
المصادر وسلاسل البيانات: wir2026.wid.world/methodology.

الشكل 9. تواجه بعض البلدان عبئاً مزدوجاً يتمثل في انخفاض الدخل وارتفاع معدلات عدم المساواة
فجوة الأغنى10%/ الأفقر 50% في الدخل في العالم، 2025

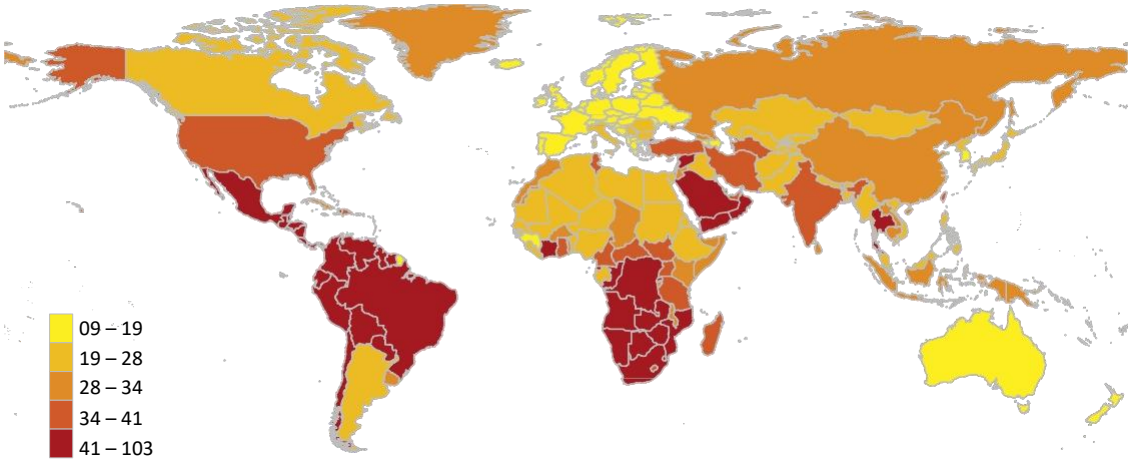

الشرح:
توضح هذه الخريطة النسبة بين حصة الدخل لأعلى 10٪ وأدنى 50٪ من السكان في كل بلد في عام 2025. في البرازيل، يكسب أغنى 10٪ حوالي 65 ضعف ما يكسبه أفقر 50٪. تبلغ هذه النسبة 17 ضعفاً في فرنسا. يقاس الدخل بعد حصول الأفراد على المعاشات التقاعدية وإعانات البطالة، ولكن قبل الضرائب الأخرى التي يدفعونها والتحويلات التي يتلقونها.
المصادر وسلاسل البيانات:(2021) Chancel and Piketty and wir2026.wid.world/methodology .

لكشلا 10. نكميل يلقتم دعة ةاواسملا نم لالخ بئارضلا ةيدعاصتلا تالايوحتلاو

إعادة التوزيع، 1980-2025: تقليص الفجوة في الدخل بين أعلى 10٪ ىندأو 50٪ من خلال الضرائب والتحويلات

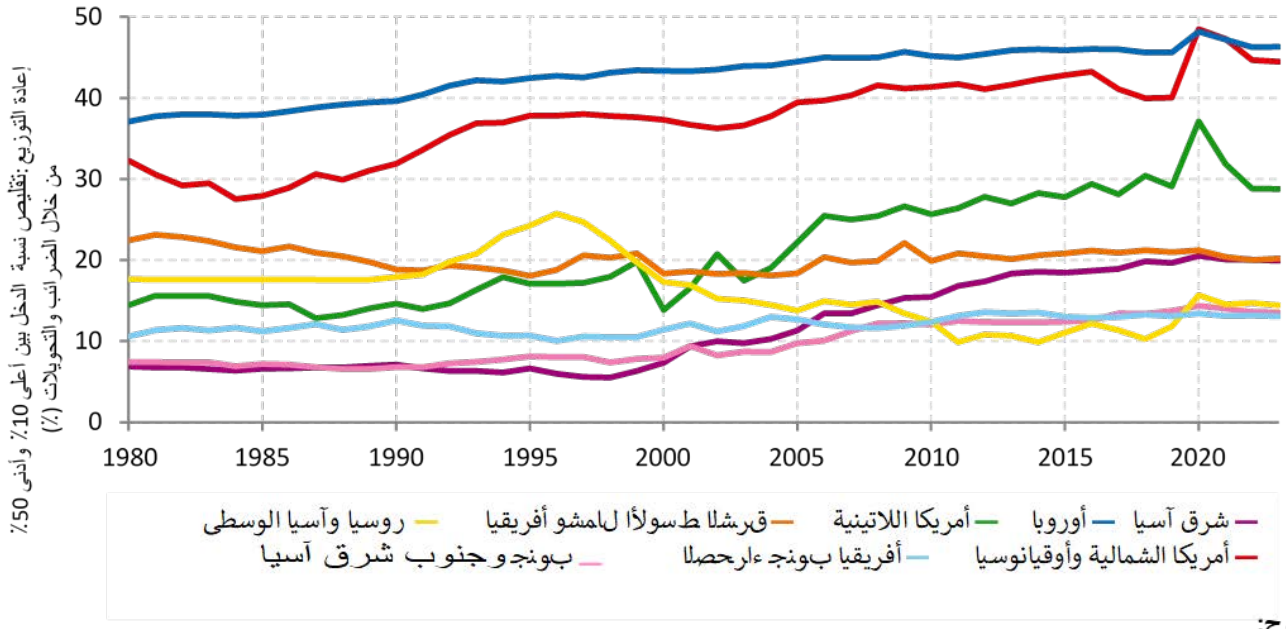

الشرح:

حضوي لكشلا ريثأت بئارضلا تالايوحتلاو ىلع مدع ةاواسملا ربع قطانملا، مقيسلا ضافخنلا ةبسنلا لخدلا نيبي لعأ 10٪ ىندأو 50٪ (تشير القيمة الموجبة إلى انخفاض عدم المساواة). تقلل أنظمة الضرائب والتحويلات من عدم المساواة في عيمج قطانملا، نكلو ىدم ةدايإ عيزوتلا فلتخي لكشب ريبك.

المصادر وسلاسل البيانات: wir2026.wid.world/methodology and Fisher-Post and Gethin (2025)

الشكل 11. تفاوت كبير في الفرص بين المناطق
الإنفاق على التعليم العام لكل فرد في سن الدراسة)24-0(، 2025

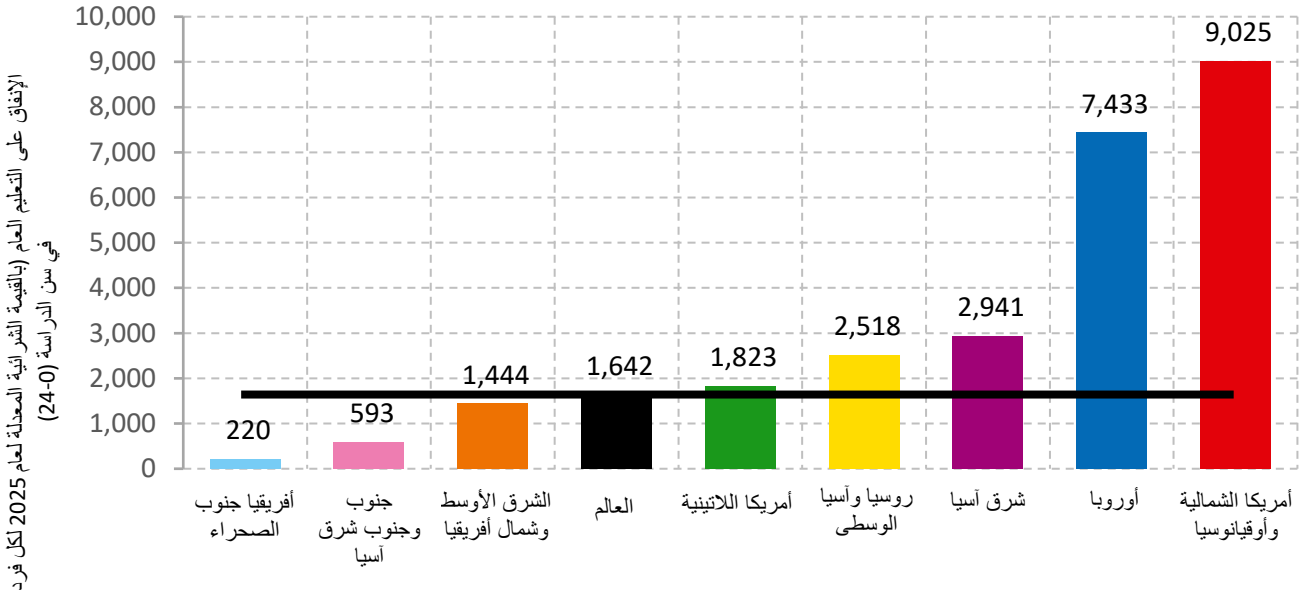

الشرح:

في عام 2025، يختلف متوسط الإنفاق على التعليم العام لكل فرد في سن الدراسة (من 0 إلى 24 عاماً) بشكل كبير بين مناطق العالم، من 220 يورو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى 9025 يورو في أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا (تعادل القوة الشرائية لعام 2025)، أي بفارق يقارب 1 إلى 41. وإذا استخدمنا أسعار الصرف السوقية بدلاً من تعادل القوة الشرائية، فإن الفجوات ستكون أكبر بمرتين إلى ثلاث مرات. **المصادر وسلاسل البيانات**: Bharti et al. (2025)

الشكل 12. الأثرياء الفاحشون يفلتون من الضرائب التصاعدية

معدلات الضريبة الفعلية على الدخل حسب فئات الدخل

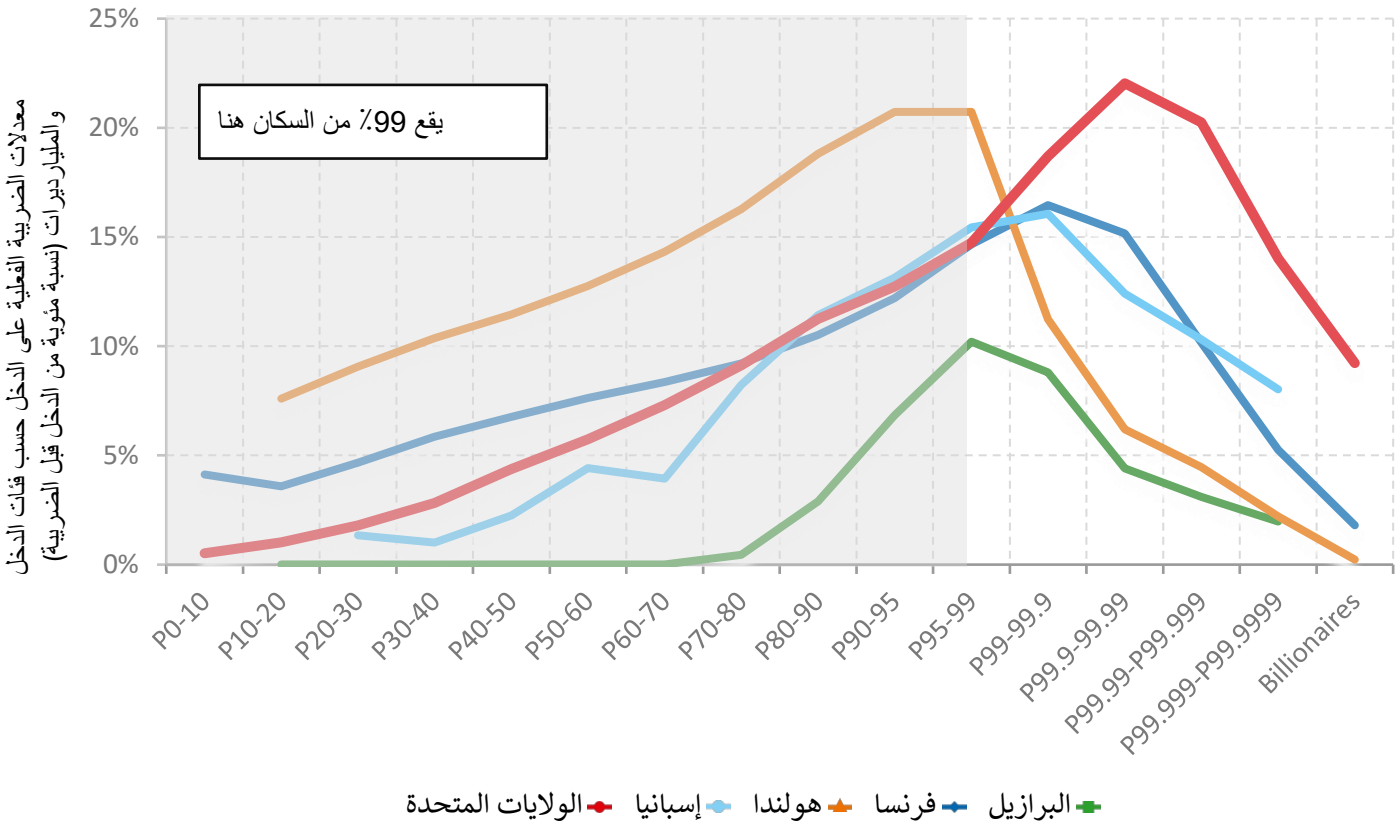

الشرح:

يوضح هذا الشكل معدلات الضريبة الفعلية على الدخل حسب فئة الدخل قبل الضريبة والملياردير ات بالدولار الأمريكي في البرازيل وفرنسا وهولندا وإسبانيا والولايات المتحدة. تشمل معدلات ضريبة الدخل ضرائب الدخل الفردي والضرائب المماثلة فقط. جميع القيم معبر عنها كنسبة من الدخل قبل الضريبة، والمعرف على أنه الدخل القومي قبل الضرائب والتحويلات، بعد المعاشات التقاعدية. يشير P0-10 إلى أدنى 10% من توزيع الدخل، ويشير P10-20 إلى العشر التالي، وهكذا. **المصادر وسلاسل البيانات: Artola et al. (2022), Bozio et al. (2024), Bozio et al. (2020), Builth et al. (2024), : Palomo et al. (2025), Saez and Zucman (2019), and Zucman (2024).**

الشكل 13. النظام المالي الدولي يولد المزيد من عدم المساواة

العائد الزائد (الأصول - الالتزامات) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلد، 1970-2025

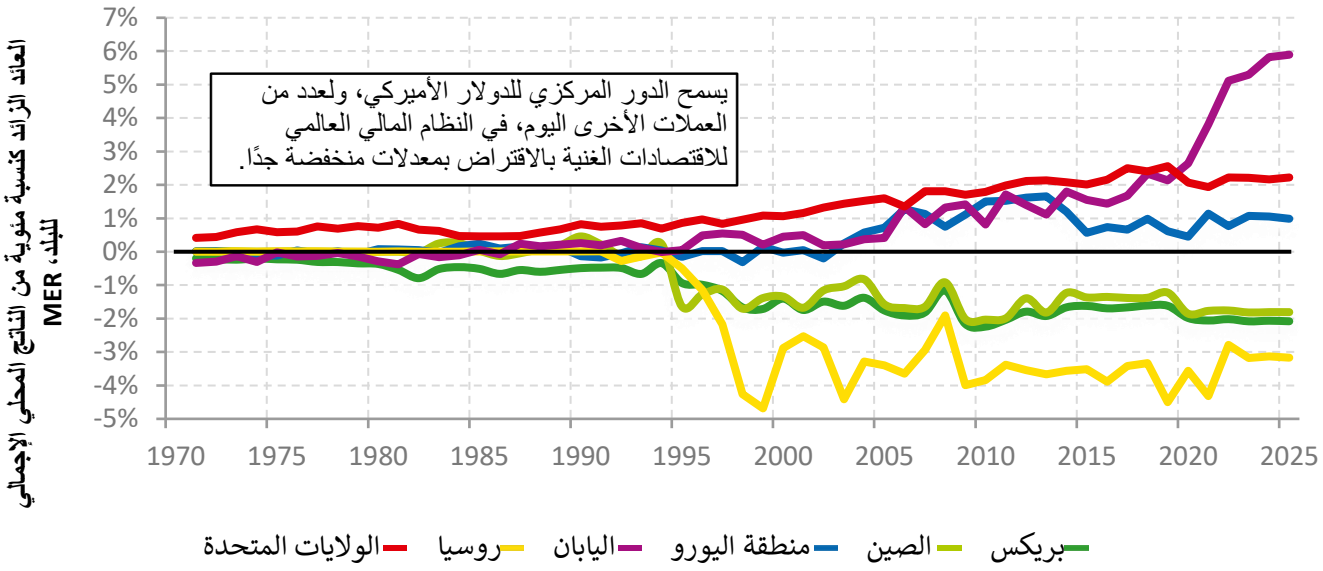

الشرح:

يوضح هذا الرسم البياني الدخل الزائد من العائدات، والذي يعرف بأنه الفرق بين العائد على الأصول والخصوم الأجنبية، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني. ويبين الشكل أن الامتياز الباهظ الذي كان حصريًا للولايات المتحدة أصبح ظاهرة أوسع نطاقًا في العالم الغني. تحافظ الولايات المتحدة على امتياز كبير بنسبة 2.2٪ في عام 2025. تليها منطقة اليورو بنسبة 1٪ بحلول عام 2025. وتبرز اليابان بامتياز يبلغ 5.9٪ بحلول عام 2025. في المقابل، تواجه دول البريكس عبئًا ثابتًا يبلغ حوالي 2.1٪، مما يسلط الضوء على دورها كمزود صافٍ لرأس المال للاقتصادات الأكثر ثراءً. ملاحظات: تمثل القيم الموجبة مكاسب الدخل من الامتياز المالي؛ وتمثل القيم السالبة العبء المالي. تشمل دول البريكس البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. **المصادر وسلاسل البيانات**: Nievas and Sodano) 2025) و wir2026.wid.world/methodology

الشكل 14. تواجه البلدان المتميزة تكاليف التزامات أقل بسبب التصميم السياسي، وليس ديناميات السوق

حصة الاحتياطيات العالمية حسب العملة، 1976-2022

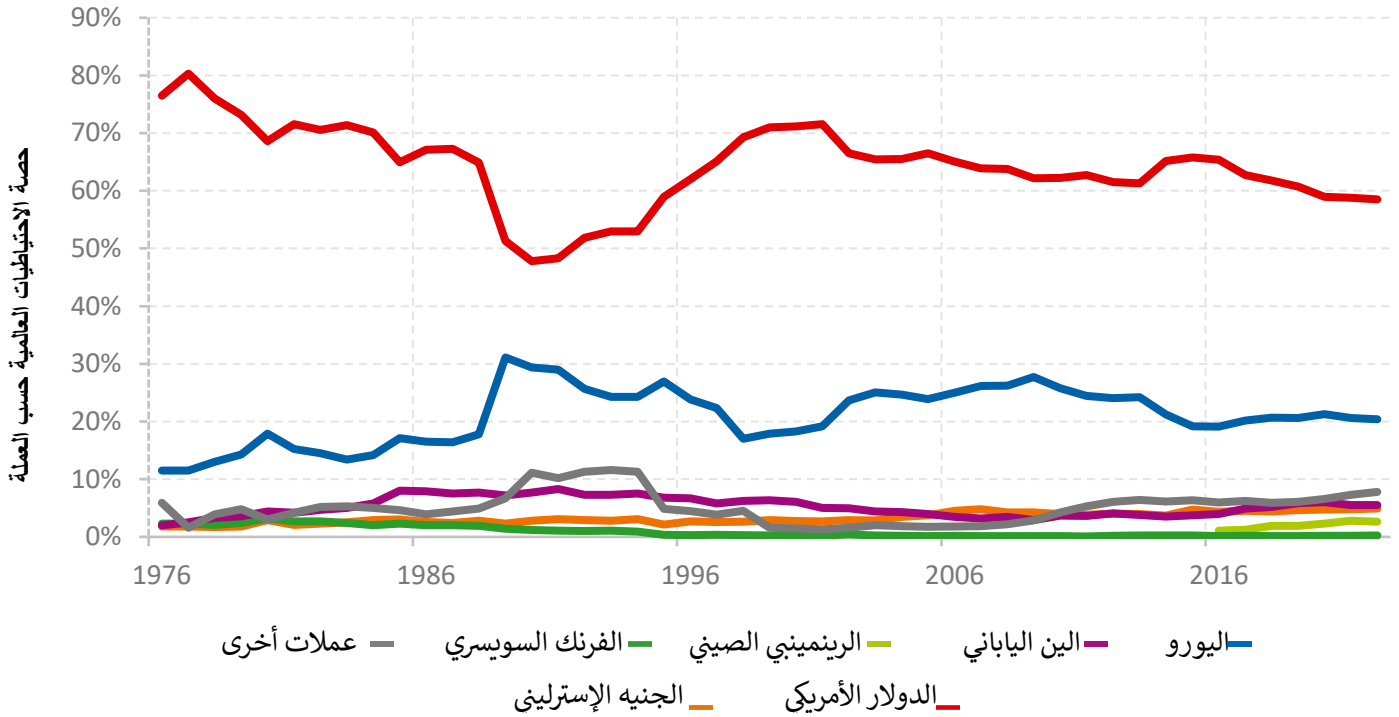

الشرح:
الدول الغنية هي الجهات المصدرة للعملات الاحتياطية الدولية، التي تستخدم بعد ذلك في المعاملات الدولية وكاحتياطي للقيمة في جميع أنحاء العالم. وتهيمن هذه العملات على احتياطيات البنوك المركزية بسبب القواعد المالية الدولية مثل بازل 3، مما يؤدي إلى استمرار الطلب عليها. وهذا يؤدي إلى انخفاض مستمر في تكاليف الاقتراض. **المصادر وسلاسل البيانات :**
(Nievas and Sodano)2025 و wir2026.wid.world/methodology

الشكل 15. ثمة حاجة إلى تحرّك سياسي، لكن التحالفات السياسية يصعب تشكيلها

الفجوات في التعليم والدخل في الديمقراطيات الغربية،
2025-1960

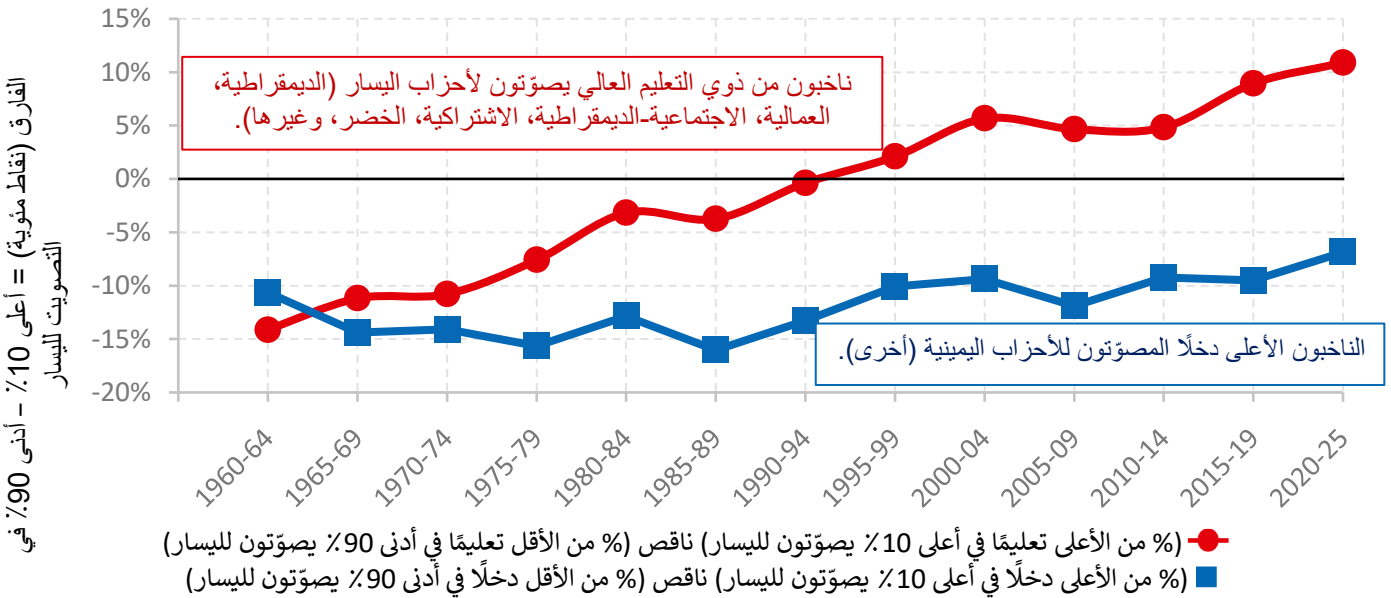

الشرح:
في ستينيات القرن الماضي، كان الناخبون من ذوي التعليم العالي والدخل المرتفع أقل ميلاً للتصويت للأحزاب اليسارية (الديمقراطية/العمالية/الاشتراكية الديمقراطية/الاشتراكية/الخضراء) مقارنة بالناخبين من ذوي التعليم المنخفض والدخل المنخفض بنسبة تزيد عن 10 نقاط مئوية. أصبح التصويت لليسار مرتبطاً تدريجياً بالناخبين من ذوي التعليم العالي، مما أدى إلى ظهور نظام أحزاب متعدد النخب. تتوافق الأرقام مع متوسطات خمس سنوات لأستراليا وبريطانيا وكندا والدنمارك وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا والولايات المتحدة. تراعي التقديرات الدخل/التعليم والعمر والجنس والدين والانتماء الديني والمنطقة الريفية/الحضرية والعرق/الإثنية والوضع الوظيفي والوضع العائلي (في البلدان والسنوات التي تتوفر فيها هذه المتغيرات).
المصادر وسلاسل البيانات: Gethin et al. (2021) وقاعدة بيانات الانقسامات السياسية العالمية وعدم المساواة (wpid.world)

الشكل 16. وصلت الفجوات بين المدن الكبيرة والبلدات الصغيرة إلى مستويات لم تشهدها منذ قرن

التصويت اليساري: الانقسامات الحضرية والريفية في فرنسا، 1848-2024

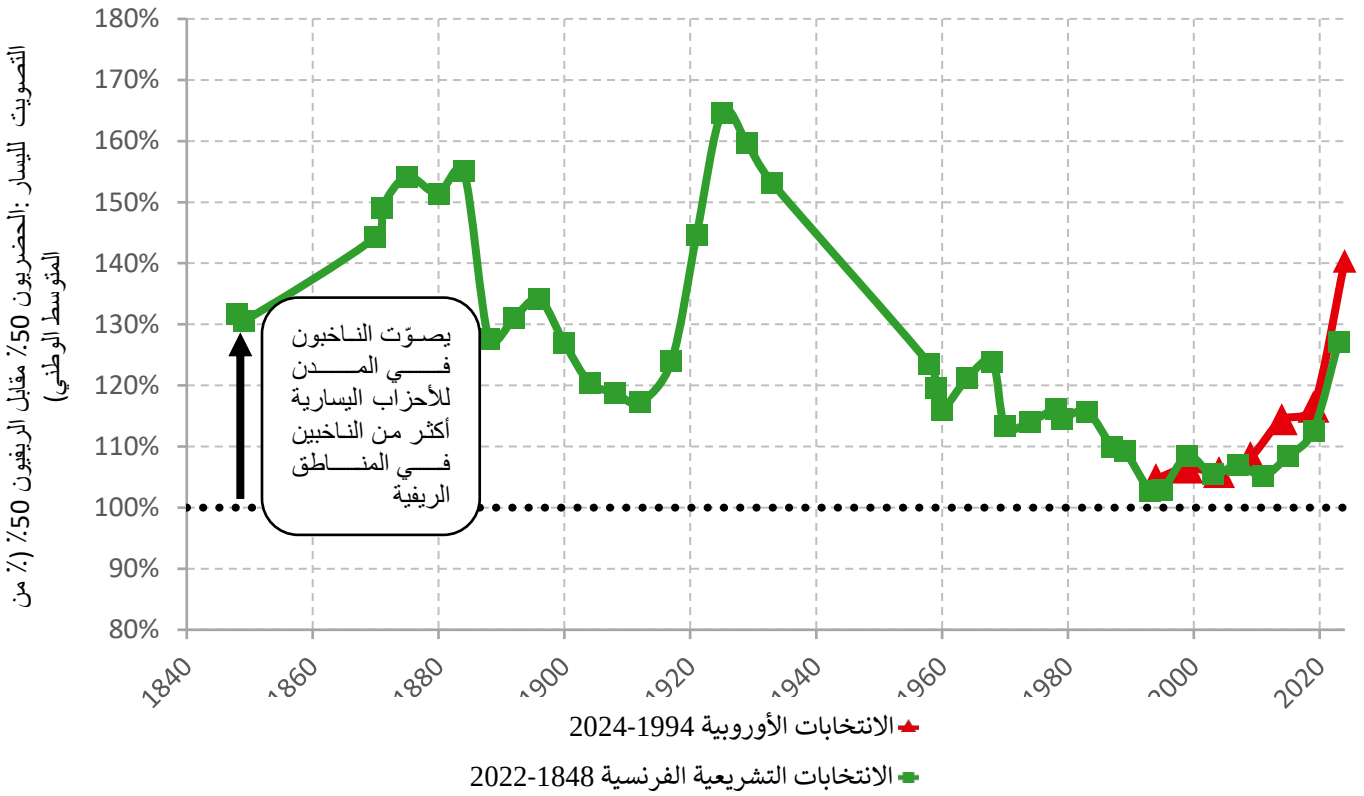

الشرح:
يوضح هذا الجدول نسبة أصوات اليسار في المناطق الحضرية إلى تلك في المناطق الريفية. ويقارن بين 50٪ من أكثر المناطق الحضرية و50٪ من أكثر المناطق الريفية (حسب حجم التجمعات السكانية). في كل من الانتخابات الأوروبية (1994-2024) والانتخابات التشريعية (1848-2022)، اتسعت الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية بشكل ملحوظ منذ منتصف التسعينيات فصاعدًا مع ارتفاع حاد في الانتخابات الأوروبية لعام 2024. **المصادر وسلاسل البيانات** : Cagé and Piketty (2025) ، unehistoireduncONflitpolitique.fr

الشكل 17. بدون إعادة التوزيع، ستزداد عدم المساواة السياسية

التبرعات السياسية حسب الشريحة العشرية للدخل، النسبة المئوية من الإجمالي

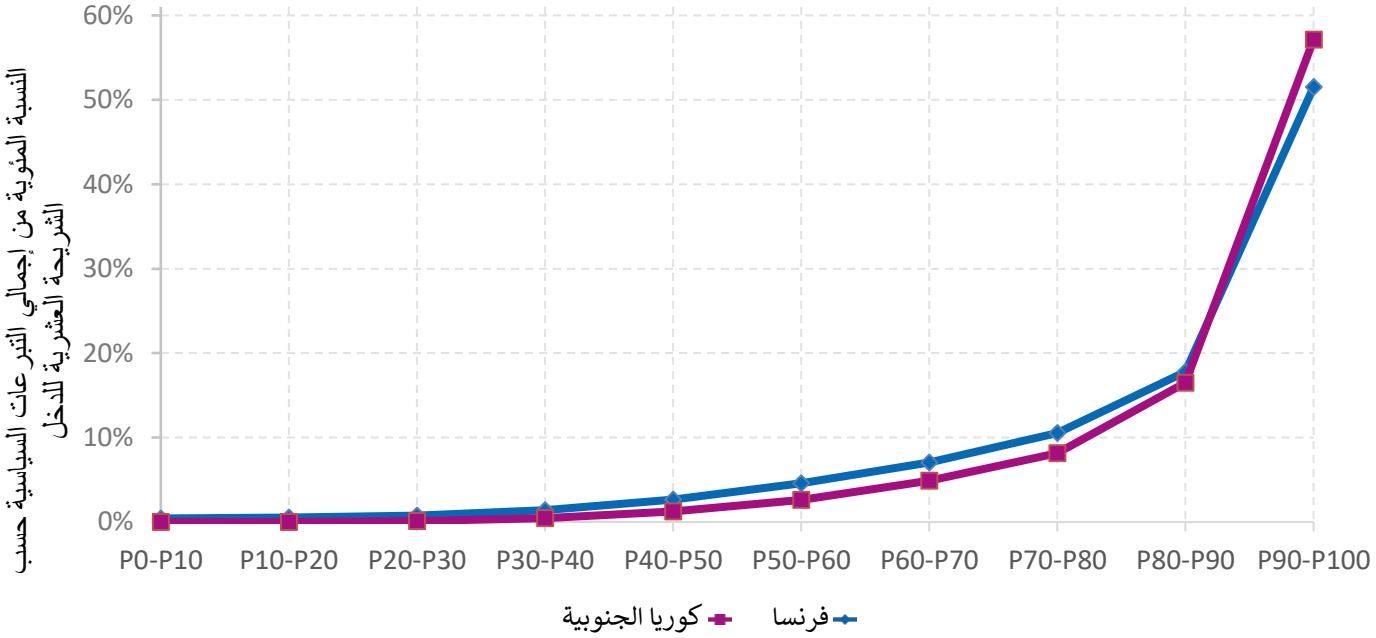

الشرح:
متوسط حصص التبرعات السياسية الإجمالية حسب الشريحة العشرية للدخل في فرنسا وكوريا الجنوبية (2013- 2021).
تتركز التبرعات بشكل كبير في الشريحة العشرية الأعلى، حيث تساهم الشريحة العشرية الأغنى بالحصة الأكبر.
المصادر وسلاسل البيانات: Cagé (2024)

الشكل 18. يمكن أن يضمن الحدّ الأدنى للضرائب بقاء الضريبة تصاعدية في الشرائح العليا، كما يمكن لإيراداته أن تُسهم في تقليل عدم المساواة

مقترحات تحقيق العدالة الضريبية عالميًا في السيناريوهات الأساسي والمتوسط والطموح:

	الأساسي	المتوسط	الطموح
ضريبة الثروة	على صافي الثروة التي 2% تتجاوز 100 مليون دولار	على صافي الثروة التي 3% تتجاوز 100 مليون دولار	على صافي الثروة التي 5% مليون دولار تتجاوز 100
البالغون المتأثرون	أعلى 0.002% (92,140 شخصًا)	أعلى 0.002% (92,140 شخصًا)	أعلى 0.002% (92,140 شخصًا)
الإيرادات الضريبية (مليار دولار)	503	754	1256
الإيرادات السنوية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (2025)	0.0045	0.0067	0.0111
الإيرادات السنوية كنسبة من الإنفاق على التعليم في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب وجنوب شرق آسيا(2025)	1.2x	1.7x	2.9x

الشرح:
يعرض هذا الجدول سيناريوهات الضريبة العالمية على الثروة ضمن المستويات الأساسي والمتوسط والطموح، والمطبَّقة على من يملكون مئات الملايين والمليارديرات حول العالم (نحو 92,140 بالغًا). تختلف السيناريوهات في معدلات الضريبة والعتبات المطبَّقة، مع إيرادات متوقعة تتراوح بين 0.45٪ و1.11٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2025. تفترض التقديرات وجود تهرّب ضريبي بنسبة 10٪ .
المصادر وسلاسل البيانات : محاكي ضريبة الثروة (wid.world/world-wealth-tax-simulator) و
wir2026.wid.world/methodology

[1] انظر، على سبيل المثال، Andreescu و Alice Sodano)(2024)؛ Arias-Osorio وآخرون (2025)؛ Bharti و 2024(Mo)؛ Bauluz و Brassac و Clara Martínez-Toledano و Nievas وآخرون (2025)؛ باولوز، براساك، كلارا مارتينيز-توليدانو، بيكيتي وآخرون (2024)؛ شانسيل، فلوريس وآخرون (2025)؛ ديتريش وآخرون (2025)؛ الحريري (2024)؛ فلوريس وزونيغا-كورديرو (2024)؛ فوروارد وفيشر-بوست (2024)؛ غوميز-كاريرا، موشريف، نيفاس، وبيكيتي (2024)؛ غوميز-كاريرا، موشريف، نيفاس، بيكيتي، وسومانشي (2025)؛ لوبس وروبيليارد (2024)؛ نيفاس وبيكيتي (2025).

[2] انظر أيضاً جيثين، كلارا مارتينيز-توليدانو، وبيكيتي (2021)؛ جيثين، كلارا مارتينيز-توليدانو، وبيكيتي (2022)؛ جيثين وكلارا مارتينيز-توليدانو (2025)

WIR2026.WID.WORLD